

## سباق الأفكار في «تكوين»

## بحضور السيدة أسماء الأسد.. بنك البركة سورية يعلن الفائزين في برنامج لريادة الأعمال

## الوطن

حضرت السيدة أسماء الأسد الحفل الختامي لبرنامج «تكوين» لريادة الأعمال يوم أمس الذي أطلقه بنك البركة سورية بالشراكة مع عدد من الجمعيات والمبادرات، وذلك إيماناً بقدرات الشباب السوري المبدع، الذي لم تنكسر إرادته رغم الحرب والخروف التي تمر بها سورية، وتأكيداً على ضرورة وأهمية مشاركة كافة القطاعات الاقتصادية في العملية التنموية، ودعمًا وتشجيعاً للمشاريع الشبابية الإبداعية الصغيرة ولكل من يساهم في تحويلها من أفكار إلى مشاريع منتجة.

وتضمن الحفل الذي عقد في دار الأسد للثقافة والفنون بدمشق، عرضاً شاملاً لعدد من المشاريع الشبابية المتميزة، الفكرية والتنموية، وتم تكريم المشاريع الثلاثة الأوائل.

وأطلق بنك البركة سورية برنامج «تكوين» ضمن إطار برنامجها للمسؤولية الاجتماعية، حيث يعد من أبرز مشاريع البنك في هذا السياق، مستهدفاً شريحة ريادية الأعمال، لتمكينهم في عالم الأعمال والمشاريع، من خلال تحويل ابتكاراتهم إلى مشاريع قائمة على أرض الواقع.

وتم أسس اختيار الفرق الفائزة في المراكز الثلاثة الأولى، وذلك ضمن الحفل الختامي للبرنامج، بحضور نخبة من رجال الأعمال، وممثلين عن فعاليات اقتصادية وإعلامية متنوعة.

وفي هذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي لبنك محمد عبد الله حليبي: «التزم بنك البركة سورية منذ انطلاقتها بتنفيذ استراتيجية نمو متوازنة من خلال تقديم أفضل الخدمات المصرفية



وصولاً إلى الريادة في القطاع المصرفي الخاص دون أن يفغل دوره الاجتماعي في التنمية المستدامة من خلال برنامج المسؤولية الاجتماعية، والذي تطور بتراكم مستخلصات كل نشاط من أنشطة برنامج المسؤولية الاجتماعية حتى كانت فكرة برنامج تكوين لريادة الأعمال النابعة من إدراكنا بوجود عدد مهم من الشباب السوريين المبدعين أصحاب الأفكار الخلاقة الذين يطمحون تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع اقتصادية على أرض الواقع، ففاجأ مشروع تكوين لتلبية طموحاتهم وتوسيع آفاقهم، والإضاءة على القدرة الحقيقية للعمل والبناء والاستثمار، علماً بأن

تمكين الشباب في عالم ريادة الأعمال له دور مهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية». وأضاف: «نحن إذ نكرم اليوم رواد الأعمال المشاركين في برنامج تكوين في نسخته الأولى، فهذا ليس نهاية المطاف بالنسبة لنا بكل بداية مرحلة جديدة من البرامج التي تعنى بترجمة هذه الأفكار لتصبح مشاريع قائمة». وفي التفاصيل، استقبل مشروع «تكوين» ما يقارب ٧٥٠ فكرة مشروع، كان من بينها ٣١٤ فكرة متمثلة تم فرزها ودراستها وتقييمها من فرق العمل المختصة، كما تم إجراء مقابلات مع ١٤٦ فريقاً مشتركاً وصل منها إلى التصفيات النهائية ٢١ فكرة مشروع، لتبدأ بعدها مرحلة



التدريب للفرق التي وصلت إلى التصفيات، على أيدي متخصصين من ذوي الكفاءات العلمية والسجل المهني المميز في عالم الأعمال. وقدم كل فريق مشروع عرضاً متكاملًا معداً وفق أسس وأصول علمية لدراسات الجدوى، فشملت تلك المشاريع مجالات التجارة الإلكترونية والطباعة ثلاثية الأبعاد وإعادة التدوير والطاقة النظيفة وتطوير مواد الإكساء والتدوير، والتعليم التقالي، والبرمجيات، وتنمية وتمكين المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة. وبدأت المنافسة بين تلك الفرق ليجتاز أحد عشر مشروعاً مرحلة نصف النهائي، وتم اختيار

الصغيرة والمتناهية الصغر التي تقوم عليها اقتصادات كبرى في العالم فهي ما يحفز ويشجع الاقتصاد.

وشدد على عدم وجود أي معايير أو أولويات لدى تقديم الطلبات سوى الفكرة المبدعة، مع ضرورة العمل على توافر جميع عناصر النجاح فيها لتتحول إلى مشروع.

من جانبه صرح رئيس مجلس إدارة جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية هيثم جود لـ«الوطن» أن قطاع الأعمال يتغير في العالم والأساس فيه هو العالم الرقمي، ومن هنا تأتي أهمية المشروعات المعروضة في برنامج «تكوين»، والتي عبّرت عن أفكار جديدة ومبدعة، مبيّناً أن هذا النوع من المشروعات يمتاز بلفقاته التأسيسية المنخفضة ولا يحتاج إلى تمويل كبير، وهذا ما يتلاءم مع التنمية المنشودة في سورية.

وحول نتائج المنافسة، فقد حل في المركز الأول مشروع X-Skin وحصل على مبلغ ٥ ملايين ليرة سورية، وتقوم فكرته على استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد لصنع الجوارز الذكية لمعالجة الكسور، بدلاً من الجبس.

وحصل على المركز الثاني مشروع غدي للإنتاج الفني للأطفال، بمبلغ ٣ ملايين ليرة سورية، وتقوم فكرته على تطبيق مضاد لآثار السلبية للمحتوى الرقمي المسيء المقدم للأطفال بين ٥ وحتى ١٠ سنوات من خلال برامج الكرتون أو تطبيقات الموبايل.

وحل في المرتبة الثالثة مشروع منارتي بمبلغ ٢ مليون ليرة سورية، حيث تقوم فكرته على توفير مناهج تعليمية للأطفال تدمج بين المعرفة والتسلية باستخدام تقنية الواقع المعزز.

## بكداش لـ«الوطن»: لا مانع من إصدارها والمهم تناسب كمية الأموال مع البضائع

## مشروع قانون يسمح بإصدار ورقة نقدية فئة ٥ آلاف ليرة

## محمد منار حميجو

أعلن مشروع قانون عن السماح للمصرف المركزي ونظام النقد الأساسي بإصدار ورقة نقدية من فئة خمسة آلاف ليرة وذلك بعد إصدار فئة الألفين ليرة منذ فترة.

ونص مشروع القانون الذي حصلت عليه «الوطن» على نسخة منه على تعديل الفقرة ١٦ من المادة ١٦ من قانون المصرف المركزي والنقد الأساسي لتصبح أنه يمكن إصدار الأوراق النقدية من فئة الليرة وحتى خمسة آلاف ليرة.

من جهته رأى رئيس لجنة القوانين المالية والنقدية بل كميّة الأموال المتداوله وتناسبه مع البضائع الموجودة.

وكما صرح خالص لـ«الوطن» أضاف بكداش: هذا لا يؤثر على غلاء العملة أو التضخم، ضارباً مثلاً حينما تم طرح فئة الألفي ليرة لم تتأثر العملة بل على العكس تراجع صرف الدولار أمام الليرة.

وأكد بكداش أنه من منافع إصدار مثل هذه الأوراق النقدية دفع والتداول، مشيراً إلى أن أقوى العملات في العالم قطعها النقدية كبيرة مثل اليورو هناك قطعة قيمتها ٥٠٠



يورو وكذلك الفرنك السويسري هناك قطعة قيمتها ألف، موضحاً أن المسألة ليست متعلقة في قيمة هذا النوع من الورقة النقدية بمقدار ما هي متعلقة بكمية المال مقابل البضائع والخدمات المطروحة في السوق، لافتاً إلى أن المشروع لم يصل بعد إلى اللجنة ولكن في الجمل ليس هناك مانع من إصدار هكذا نوع من العملات.

وأشار بكداش إلى أنه يمكن أن يكون هناك تخوف من بعض المختصين في مسألة التضخم وليس بكمية العملة، مضيفاً:

## السياسة النقدية للحكومة وتضييقها على التضخم غير ناجحة

يمكن أن تكون هناك قيمة نقدية عالية ولكن التضخم ليس مرتفع فالعلاقة بين التضخم وقيمة الورقة النقدية ليست طردية. ورأى بكداش أن السياسة النقدية للحكومة وتضييقها على التضخم غير ناجحة، مضيفاً: طرح هذا الموضوع تحت القبة وتكلمت وزير المالية أن المسألة ليس بانكار الظاهرة وإنما في كيفية معالجتها. وأشار بكداش إلى أنه يجب على الحكومة حينما رفعت الموازنة أن تسعها على سعر الدولار في السوق المحلية وليس على

## حصر أضرار مزارعي التبغ والتفاح إثر الظروف الجوية لتعويضهم الحكومة تقر مشروع قانون العقود الجديد

## الوطن

وكلف المجلس وزارة الإدارة المحلية والبيئة بمتابعة جميع الأعمال الجارية لإعادة تأهيل المناطق الصناعية والحرفية وتزويدها بكل مستلزمات العمل من النواحي الفنية واللوجستية والخدمية لتمارس الدور المنوط بها في عملية التنمية، كما طلب من وزارتي الصحة والتعليم العالي تعزيز الكادر التدريسي في المشافي والمراكز الصحية وإجراء دورات تخصصية لرفع كفاءة ومهارة العاملين في هذا القطاع.

وعرضت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ربما قادري الإجراءات المتخذة في مجالات التنمية البشرية بالغوطة الشرقية وتأمين متطلبات عودة الأهالي إليها وتقديم التوعية والدعم النفسي والاجتماعي اللازم لهم، وفي هذا الصدد أكد المجلس

العمل على عودة الخدمات الأساسية للغوطة وجميع المناطق المحررة من الإرهاب. وصادق المجلس على خطة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الإنتاجية للموسم الصيفي ٢٠١٧/٢٠١٨ وذلك في ضوء معدل الهطلات المطرية للموسم الحالي.

وكان المجلس في بداية الجلسة قد حيا الشهادة قديمة متأسلة لدى السوريين للذود عن عزة وكرامة وطنهم معتبراً أنها أسمي القيم وأنبأها للدفاع عن الوطن وصون كرامة المواطنين في ظل الحرب الإرهابية التي تتعرض لها سورية منذ سنوات، مؤكداً الالتزام بتوجهات رئيس الجمهورية بشار الأسد المتعلقة بذوي الشهداء والجرحى وتقديم كل ما يلزم لهم عرفاناً بما قدمه الشهداء والجرحى في سبيل حرية سورية وسياستها واستقلالها.

كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس اللجنة الاقتصادية لوضع آلية تسويق المحاصيل الزراعية بما فيها الخضار التي عانت اختناقات تسويقية مؤخراً، تتضمن تكاليف الإنتاج واليات الاستحراق والتسويق لتكون وفق أسعار مجدية ومشجعة لكل من المزارع والمنتج والمستهلك بهدف المحافظة على تنمية زراعية حقيقية، حيث تم الطلب من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي حصر الأضرار التي تعرض لها محصولا التبغ والتفاح والمحاصيل الأخرى في الظروف الجوية الأخيرة للتعويض على المزارعين.

وناقش المجلس خلال اجتماعه الأسبوعي أمس مشروع قانون جديد للعقود، وتمت الموافقة على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره، وذلك بعد الأخذ بملاحظات الوزراء عقب نقاشات موسعة ومستفيضة حول هذا الموضوع، بحيث يتم

تمكين الجهات العامة الخاضعة لأحكام القانون من تأمين احتياجاتها بالشكل المناسب والمرونة الكافية وبما يضمن تكافؤ الفرص والشفافية والمساواة. وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد طلب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية البدء بالتحضيرات والإعدادات المنتمية لانطلاق الدورة الستين لمعرض دمشق الدولي من ٦ ولغاية ١٥ أيلول القادم لجهة تأمين كل مستلزمات نجاحها ومشاركة أكبر عدد من الفعاليات محلياً وخارجياً والتنظيم اللائق وتنوع النشاطات المرافقة لأيام المعرض.

## أسعار أدوية أجنبية مضاعفة عن بلد المنشأ في صيدلياتنا

## مدير جمارك دمشق لـ«الوطن»: زيادة في تهريب الأدوية رغم السماح باستيرادها

## مدير في «المالية»: غير مبرر ويجب التدقيق والمحاسبة

القضية تكمن في جودة هذه الأدوية المدخلة عبر التهريب ومدى مطابقتها مواصفاتها للمواصفات المعتمدة محلياً، مؤكداً أن معظم الأدوية المهربة التي تم ضبطها تبين بعد إرسال عينات منها لإجراء التحليلات اللازمة لها أنها غير صالحة أو تشتمل على حالات تلأعب بالمواصفة ما يجعلها غير مقبولة للتداول والاستعمال في الصيدليات، مبيّناً أن الكثير من قضايا الأدوية المهربة التي تم ضبطها كانت في مستودعات لتجارة وتوزيع الأدوية وأن العديد منها مفتحي الصلاحية غير شرعية تحت سميات مختلفة منها استيراد المنتجات الغذائية أو التجميلية وغيرها من الطرق.

وحول مبررات تهريب الأدوية لأنه مسموح استيرادها بين المدير أن الكثير من الأدوية غير المتوافرة في السوق المحلية مسموح استيرادها، مع حالة شبه إغفاء من الرسوم الجمركية، لكن

وجودها وتنظيم ضبط وفق الأظلمة المعمول بها لمحاسبة الصيدلاني المخالف. وبالتوسع مع المدير حول حجم المهربات التي تضبطها الجمارك بين أن عدد قضايا تهريب الأدوية سجل زيادة خلال الأشهر الماضية، وأن معظم المهربات من الأدوية تكون للأدوية النوعية والباهظة الثمن، وخاصة أدوية الأمراض المزمنة مثل أدوية الأمراض الخبيثة وأدوية الصرع وبعض الأدوية النفسية، مبيّناً أن الكثير من الأدوية المهربة تدخل بطرق غير شرعية تحت سميات مختلفة منها استيراد المنتجات الغذائية أو التجميلية وغيرها من الطرق.

وحول مبررات تهريب الأدوية لأنه مسموح استيرادها بين المدير أن الكثير من الأدوية غير المتوافرة في السوق المحلية مسموح استيرادها، مع حالة شبه إغفاء من الرسوم الجمركية، لكن



تعمل إدارة الجمارك بالتنسيق مع نقابة الصيادلة بالتوجه للصيدلية والتحرري والتدقيق حول حقيقة المعلومة وضبط المهربات في حال

دوريات الجمارك تتابع حالات تهريب الأدوية لكنها لا تتدخل بالتنسيق، وفي حال وجود معلومة أو شكوى تخص أي صيدلية تتبع مهربات من الأدوية

لنحو ثلاثة أضعاف قيمته في بلد المنشأ غير مبرر ولا بد من التدقيق والمحاسبة، وفي اتصال هاتفي لـ«الوطن» مع مدير جمارك دمشق سامر سعد الدين بين أن

الأجنبية في الصيدليات تغيد المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» أن بين ١٠ إلى ١٠ بالمئة، بينما برر العديد من الصيادلة وجود هذه الأنواع من الأدوية لديهم برغبة الأطباء بذلك عبر تضمين الأدوية الأجنبية لوصفاتهم الطبية للمرضى الذين يزورون الصيدلية لصرف هذه الوصفات ويرغبون بالحصول على نفس الأدوية التي طلبها الطبيب المعالج.

وللتوسع أكثر حول قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الأدوية بين مدير في وزارة المالية لـ«الوطن» أن الأدوية شبه معفاة من الرسوم الجمركية ولا تتعدى قيمة هذه الرسوم أكثر من ١ بالمئة، نظراً لتوفير الاحتياجات الدوائية للمواطن بسعر مقبول، وقريب لسعر هذه الأدوية في بلدان المنشأ، مضافاً زيادات بسيطة تشمل عمليات الشحن والنقل، معتبراً أن وصول قيمة الدواء في صيدلياتنا

## عبد الهادي شباط

استوقفنا حديث أحد زملائنا القادمين من إحدى الدول الأوروبية مؤخراً حول أسعار بعض الأدوية هناك أنه على سبيل المثال قيمة علبة الفيتامين C لا تتجاوز ٤٠ سنتاً أي أقل من نصف يورو، وهو ما يمثل أقل من ٣٠٠ ليرة، ولدى توجه «الوطن» للسؤال عن قيمة الدواء المشابه له في الصيدليات تبين أن الدواء نفسه متوافر، ومن نفس بلد المنشأ لكنه يباع بألف ليرة سورية، وهذا على سبيل المثال، فالظاهرة تنسحب على معظم الأدوية الأجنبية، وعن سبب الفرق السعري الكبير بين بلد المنشأ وفي السوق المحلية، عزا معظم ممن تحدثت إليهم «الوطن» من تجار أدوية وأصحاب مستودعات أن السبب يعود لارتفاع قيمة الرسوم والضرائب المفروضة على هذه الأدوية، وحول نسب الأدوية